

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في قطر لعام 2019

الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي "مصدر رئيسي" للتشريع. ويكفل الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية وفقاً لما يتطلبه "الحفاظ على النظام العام والأخلاق العامة". يعاقب القانون على "الإساءة" للإسلام أو لأي من طقوسه أو معتقداته أو التجديف ضد الإسلام أو المسيحية أو اليهودية. ويشكل المسلمون السنة والشيعة وثمانية طوائف مسيحية الجماعات الدينية المسجلة في البلاد. وتُعد الجماعات الدينية غير المسجلة غير قانونية، إلا أنه يمكنها بشكل عام ممارسة شعائرها بشكل غير علني. وواصلت الحكومة حظر أو فرض الرقابة على المواد الدينية في الإعلام المطبوع ومواقع التواصل الاجتماعي والتي اعتبرتها غير مرغوب بها. في يونيو/حزيران، قامت الحكومة بترحيل قس مسيحي إنجيلي يتحدث العربية بعد استجوابه لمدة ثلاثة أيام بتهمة قيادة مكان للعبادة دون إذن ودعوة غير مسيحيين إلى كنيسته. يعرف القانون التحول عن الإسلام إلى دين آخر على أنه ردة وفعل غير قانوني، على الرغم من عدم وجود عقوبات مسجلة على الردة منذ استقلال البلاد في عام 1971. بتاريخ 18 مايو/أيار، قامت AJ+ عربي، وهي منصة إعلامية عبر الإنترنت تديرها شبكة الجزيرة المملوكة للحكومة، بنشر مقطع فيديو على فيسبوك وتويتر ينص على أن إسرائيل هي "الرابع" الأكبر من المحرقة وأن الصهيونية "رُضعت من الروح النازية" وأن "بعض الناس يعتقدون أن هتلر كان داعماً للصهيونية". اعتذرت الشبكة عن الفيديو، وأزالته من موقعها، واتخذت إجراءات تأديبية ضد الصحفي المسؤول. حددت المنظمات غير الحكومية العديد من الإشارات المعادية للسامية في كتب وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.

وتضمنت وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي مواد معادية للسامية في محتواها. في 22 مايو/أيار، نشر أحمد الريسوني، رئيس الاتحاد الدولي لعلماء المسلمين، مقالاً بعنوان "لماذا من الضروري التشكيك في المحرقة" على موقع الاتحاد وموقعه الشخصي وصفحة الفيسبوك. وبحسب ما نشره، فإن رواية المحرقة "الملفوفة من قبل الحركة الصهيونية" تحتوي على مواد "منحرفة سياسياً ومريبة". في 12 يونيو/حزيران، في برنامج على قناة العربي، قال أحمد زايد، أستاذ الشريعة في جامعة قطر التي تديرها الدولة، إنه على الرغم من أن الشريعة تسمح للمسيحيين بالترشح للمناصب العامة، إلا أن على المسلمين ألا يصوتوا لهم لأن الشريعة تتطلب أن يكون الحكام مسلمين.

في يناير/كانون الثاني، التقى وفد برئاسة وزير الخارجية بنظراء كبار في الدوحة ووقع على بيان نية "لدعم المثل المشتركة للتسامح وتقدير التنوع". في أبريل/نيسان، التقى المستشار الخاص للأقليات الدينية في الدوحة مع المسؤولين لحث الحكومة على السماح بقدر أكبر من الحرية الدينية للأقليات، ومع ممثلي الجماعات الدينية لمناقشة مخاوفهم. التقى ممثلو السفارة بمسؤولين حكوميين للتعبير عن قلقهم بشأن الرسوم

المعادية للسامية. كما التقى القائم بالأعمال بقيادات في قناة الجزيرة بخصوص الرسوم الكاريكاتيرية السياسية المعادية للسامية. واصلت السفارة لقاءها مع الهيئات الحكومية ذات الصلة، وكذلك مع المؤسسات الدينية شبه الحكومية فيما يتعلق بحقوق الأقليات الدينية، والعلاقات السنية الشيعية، ومعاداة السامية. شاركت السفارة في تموز/يوليو في مؤتمر الحرية الدينية بين القادة المسيحيين والزعماء المسلمين لمناقشة التسامح الديني الذي استضافه مركز الدوحة الدولي للحوار بين الأديان.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية إجمالي عدد السكان بـ 2.4 مليون نسمة (تقديرات منتصف العام 2019). ويشكل المواطنون ما يقرب من 12 في المئة من السكان، في حين يشكل غير المواطنين حوالي 88 في المئة. وأغلب المواطنين هم مسلمون سنة، أما معظم المواطنين الباقين فهم مسلمون شيعة. ولا تتوفر أرقام يمكن الاعتماد عليها، غير أن التقديرات القائمة فقط على التكوين الديني للمغتربين تشير إلى أن المسلمين يشكلون على الأرجح أقل من نصف مجموع السكان، بالرغم من كونهم أكبر مجموعة دينية. ولا تتوفر التفاصيل الخاصة بتقسيم السكان من غير المواطنين بين السنة والشيعية والجماعات المسلمة الأخرى.

وتشمل الجماعات الدينية الأخرى، والتي تتألف حصراً من المغتربين، بالترتيب التنازلي بناءً على حجم المجموعة، الهندوس الذين ينحدرون من الهند ونيبال بشكل حصري تقريباً، والروم الكاثوليك من الفلبين وأوروبا والهند بشكل رئيسي، والبوذيين بصفة غالبية من جنوب وشرق وشرق آسيا. وتشمل المجموعات الأصغر الطوائف الأنغليكانية والطوائف البروتستانتية، والأقباط المصريين، والبهائيين، واليونانيين وغيرهم من الأرثوذكس الشرقيين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

إطار العمل القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي "مصدر رئيسي" للتشريع. ووفقاً للدستور، يجب أن يكون الأمير مسلماً. ينص الدستور على حكم وراثي للرجال في فرع الأمير من عائلة آل ثاني. يمارس الأمير سلطة تنفيذية كاملة. ويكفل الدستور "حرية ممارسة الطقوس الدينية" لكل الأشخاص "وفقاً للقانون ومتطلبات الحفاظ على النظام العام والأخلاق العامة". ويحظر الدستور التمييز على أساس الدين.

يُعرّف القانون التحول من الإسلام إلى دين آخر على أنه ردة وفعل غير قانوني، على الرغم من عدم وجود عقوبات مسجلة على الردة منذ استقلال البلاد في عام 1971.

ينص القانون على عقوبة بالسجن تصل إلى سبع سنوات بتهمة الإساءة إلى القرآن أو إساءة تفسيره، أو "الإساءة" للإسلام أو أي من طقوسه أو معتقده، أو إهانة أي من الأنبياء، أو التشهير أو التدنيس أو ارتكاب التجديف ضد الإسلام أو المسيحية أو اليهودية. ويفرض القانون عقوبة بالسجن لسبع سنوات لإنتاج أو تداول مواد تحتوي على شعارات أو صور أو رموز تشوه هذه الديانات الثلاث. كما يحظر القانون نشر النصوص التي من شأنها إثارة الانشقاق الاجتماعي أو الفتنة الدينية، مع فرض عقوبة تصل إلى السجن لستة أشهر.

للحصول على تواجد رسمي في البلد، ينبغي على الجماعات الدينية غير المسلمة من المغتربين التقدم بطلب التسجيل لدى وزارة الخارجية. أما الجماعات الدينية الوحيدة المسجلة فهي المسلمون السنة والشيعة وثمانية طوائف مسيحية. يمكن تسجيل الطوائف البروتستانتية غير تلك الطوائف الثمانية المسجلة، بما في ذلك الكنائس المنزلية غير المذهبية، لدى الحكومة بدعم من اللجنة التوجيهية للكنائس المسيحية، وهي منظمة جامعة تتألف من ممثلين عن الطوائف الثمانية المسجلة بالفعل. أما الطوائف المسيحية الثمانية المسجلة فهي الكاثوليكية الرومانية، والأنجليكانية، والأرثوذكسية اليونانية، والأرثوذكسية السورية، والقبطية، والمارونية، والبروتستانتية الإنجيلية، والكنائس المسيحية بين الطوائف. وعملياً، فإن جميع الطوائف الأخرى تقريباً مُسجلة تحت مظلة الكنيسة الأنجليكانية.

أما المجموعات غير المسيحية فعليها التقدم بطلب للتسجيل عن طريق وزارة الخارجية. يمكن للمجموعات المسجلة الاحتفاظ بحسابات مصرفية باسم المؤسسة، أو أن تتقدم بطلب للحصول على عقار لبناء مكان عبادة (أو قد يكون لديها مبانٍ مشيدة فعلاً مثل فيلات خاصة معترف بها كأماكن عبادة لتجنب المشاكل مع السلطات)، أو استيراد نصوص دينية، أو نشر منشورات دينية للتوزيع الداخلي. أما الكيانات غير المسجلة فهي غير قادرة على فتح حسابات أو جمع الأموال أو العبادة في الأماكن الخاصة بصفة قانونية أو الحصول على نصوص دينية من خارج البلاد أو نشر رسائل إخبارية دينية أو كتيبات أو توظيف عاملين بشكل قانوني.

ووفقاً للقانون، فإن الجماعات الدينية غير المسجلة (أي التي لا تندرج تحت رعاية إحدى الجماعات الأخرى المسجلة) التي تشارك في أنشطة العبادة هي جماعات غير قانونية ويكون أعضاؤها عرضة للترحيل.

يضع القانون قيوداً على العبادة العامة للديانات غير الإسلامية. ويحظر على الجماعات الدينية غير المسلمة إبراز الرموز الدينية، ويشمل ذلك منع التجمعات المسيحية من الإعلان عن الخدمات الدينية أو وضع صلبان خارج المباني بحيث تكون واضحة للعيان. ويُجرّم القانون التبشير بالنيابة عن منظمة أو جماعة أو مؤسسة من أي دين آخر غير الإسلام، ويفرض عقوبة بالسجن تصل إلى 10 أعوام. ويمكن أن يترتب على التبشير

بصفة فردية لصالح أي دين آخر غير الإسلام الحكم بالسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات. ويفرض القانون عقوبة السجن لمدة سنتين وغرامة قدرها 10,000 ريال (2,700 دولار أمريكي) لحيازة مواد مكتوبة أو مسجلة أو مواد تدعم النشاط التبشيري أو تشجع عليه. ويسمح القانون باستيراد الكتب الدينية المقدسة، مثل الأناجيل.

تنظم الحكومة نشر واستيراد وتوزيع جميع الكتب والمواد الدينية. وتقوم الحكومة بمراجعة ومراقبة أو حظر الصحف والمجلات والأفلام والكتب الأجنبية لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على موضوعات جنسية أو دينية أو سياسية غير مرغوب بها. يمكن للمجموعات الدينية نشر رسائل إخبارية بدون رقابة الحكومة ولكن لا يمكن توزيعها إلا داخلياً ضمن مجتمعاتها. ولاستيراد المواد الدينية، ينبغي على الجماعات تقديم نسخة واحدة لوزارة الثقافة والرياضة، والحصول على موافقة خطية قبل طلب كميات كبيرة وإلا قد يتم مصادرة الشحنة برمتها.

أما الدينان الوحيدان المسجلان ليكون لهما أماكن عبادة خاصة بهما فهما الإسلام والمسيحية. وينبغي لجميع المساجد والمؤسسات الإسلامية في البلاد أن تكون مسجلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. يحدّد القانون وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية باعتباره صاحب السلطة النهائية فيما يتعلق بالموافقة على المراكز الدينية الإسلامية. وتمنح وزارة الخارجية موافقتها على دور العبادة غير الإسلامية بالتنسيق مع مكتب الأمير الخاص.

ويكون مكتب الأمين العام لوزارة الخارجية، الذي يعمل بالتنسيق مع مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، مسؤولاً عن إدارة شؤون الكنيسة.

لا يلزم القانون المرأة غير المسلمة باعتناق الإسلام عند الزواج من رجل مسلم، إلا أن القانون يعتبر الأطفال من هذا الزواج مسلمين. ويفرض القانون على الرجل غير المسلم الذي يتزوج من امرأة مسلمة أن يعتنق الإسلام.

تعتبر الدروس الإسلامية إلزامية بالنسبة للطلاب المسلمين وغير المسلمين الملتحقين بالمدارس التي ترعاها الحكومة. ويجوز لغير المسلمين تقديم دروس دينية خاصة لأطفالهم في المنزل أو من خلال خدماتهم الدينية. ويجوز لجميع الأطفال حضور المدارس العلمانية والمدارس المختلطة الخاصة. وينبغي على هذه المدارس تقديم دروس إسلامية اختيارية؛ بينما تُمنع الدروس الدينية غير الإسلامية.

وثمة نظام موحد للمحاكم المدنية، يتضمن الشريعة والقانون العلماني، وله ولاية قضائية على كل من المسلمين وغير المسلمين. ويُطبق نظام المحاكم الموحد الشريعة في قضايا قانون الأسرة، بما في ذلك تلك

المتعلقة بالميراث والزواج والطلاق وحضانة الأطفال. أما بالنسبة للمسلمين الشيعة، فتقوم لجنة قضائية بالبت في القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث والأمور العائلية الأخرى، مستخدمة تفسيرات الشيعة للقانون الديني. وفيما يخص الأمور الدينية الأخرى، يُطبق قانون الأسرة على جميع فروع الإسلام. ويخضع غير المسلمين للشريعة في قضايا حضانة الأطفال، إلا أن القانون المدني يغطي قضايا الأحوال الشخصية الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالطلاق والميراث.

يقوم القانون الجنائي على مبادئ الشريعة. وتحدد طبيعة الجريمة ما إذا كان المدانون سيتلقون حكمًا يستند إلى الشريعة. هناك تهم جنائية معينة، مثل شرب الكحول أو ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، يُعاقب فيها المسلمون وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الجلد بأمر من المحكمة. وقد تنطبق العقوبات المستمدة من أحكام الشريعة كذلك على غير المسلمين في هذه الحالات. وغالبًا ما تخفف الحكومة العقوبات الأشد التي تفرضها الشريعة. فقد تُخفض العقوبة عدة أشهر للمُدانين من المسلمين عن طريق حفظ القرآن أثناء وجودهم في السجن. ويغطي القانون العلماني تسوية النزاعات بالنسبة لشركات الخدمات المالية. ويسمح القانون بتطبيق التفسير الشيعي للشريعة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة ذلك ووافقت عليه.

ينص قانون العقوبات على أن الأفراد الذين يُشاهدون وهم يتناولون الطعام أو الشراب خلال ساعات النهار في شهر رمضان يخضعون لغرامة قدرها 3,000 ريال (820 دولارًا) أو السجن لمدة ثلاثة أشهر أو كليهما.

والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. قدمت الحكومة وثائق إلى الأمم المتحدة في عام 2018، وأدلت ببيان رسمي في وثيقة الانضمام إلى المعاهدة، مفاده أن الحكومة ستفسر المادة 18، الفقرة 2، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ("لا يجوز إخضاع أحد للإكراه الذي من شأنه أن يعوق حريته في ممارسة أو تبني ديانة أو معتقد يختاره") "على أساس أنه لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية" وأن الحكومة تحتفظ بحقها في تنفيذ الفقرة 2 وفقًا لفهمها للشريعة. كما صرحت الحكومة رسميًا في وثيقة انضمامها بأنها ستفسر عدة أحكام أخرى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بما يتماشى مع الشريعة، بما في ذلك المادة 27 (والمعلقة بحقوق الأقليات "في اعتناق ديانتهم وممارستها"). أبدت الحكومة تحفظًا رسميًا ضد الالتزام بأحكام المساواة بين الجنسين في المادة 3 والمادة 23.4 فيما يتعلق بقانون الأسرة والميراث.

ممارسات الحكومة

في يونيو/حزيران، أعادت الحكومة قسًا مسيحيًا إنجيليًا ناطقًا بالعربية إلى وطنه، كان يقود كنيسة منزلية، بعد استجوابه لمدة ثلاثة أيام بتهمة قيادة مكان للعبادة دون إذن ودعوة غير مسيحيين إلى كنيسته. وسمحت

السلطات للقس بمغادرة البلاد دون محاكمة. وبحسب المصادر، توقف بعض أعضاء الكنيسة الأجانب عن حضور الخدمات خوفًا من الترحيل.

استمرت الحكومة بالقول إنها ستنتظر في طلبات الجماعات الدينية غير المسجلة لامتلاك قطعة أرض لتكون مكانًا للعبادة إذا ما قدمت طلبًا بالتسجيل، ولكنها قالت إن أيًا من الجماعات لم تفعل ذلك، كما في السنوات السابقة. أفادت الحكومة بأنها واصلت السماح للمغتربين من أتباع الجماعات الدينية غير المسجلة، مثل الهندوسية، والبوذية، والبهائية، وكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، والجماعات المسيحية الصغيرة غير المسجلة، بممارسة العبادة بصورة غير علنية في فيلات مؤجرة وفي بيوتهم وفي أماكن العمل ومع أشخاص آخرين، على الرغم من افتقارهم إلى المرافق المسموح بها لممارسة عقائدهم.

وفقًا للفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي والتابع للأمم المتحدة، الذي زار ممثلوه السجون في جميع أنحاء البلاد، فهناك ما يقرب من 26 حالة من النساء المغتربات يقضين فترات سجن بتهمة الزنا وخمس حالات من الأفراد يقضون فترات سجن بتهمة "اللواط"، وهي سلوكيات تحظرها الشريعة.

في سبتمبر/أيلول، قام مدير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة اللجنة التوجيهية للكنائس المسيحية لأول مرة، وذلك لمناقشة التسامح الديني والأمن والمساحة للعدد المتزايد من الزوار. التقت اللجنة التوجيهية للكنائس المسيحية بانتظام مع وزارة الخارجية لمناقشة القضايا المتعلقة بأتباعها والدعوة إلى زيادة المساحة بسبب العدد المتزايد من الرعايا.

في تقرير قائمة المراقبة العالمية لعام 2019، ذكرت المنظمة المسيحية الأمريكية غير الحكومية "أوبن دورز" (الأبواب المفتوحة) أنه "يوجد في قطر مجموعتان من المسيحيين منفصلتان تمامًا كلٌّ منهما عن الأخرى. تعتبر مجتمعات المغتربين التي تتكون من العمال المهاجرين المسيحيين المجموعة الأكبر. إن تبشير المسلمين ممنوع منعًا باتًا ويمكن أن يؤدي إلى الملاحقة والنفي [الترحيل] من البلاد ... أما المجموعة الأخرى فتتألف من المتحولين من الإسلام إلى المسيحية. ويتحمل المتحولون من خلفية أصلية والمهاجرين وطأة الاضطهاد".

استمرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في توظيف رجال الدين وتعيينهم في مساجد محددة. استمرت الوزارة في تقديم إرشادات مواضيعية مخصصة لخطب الجمعة، تركز بشكل أساسي على الشعائر الإسلامية والقيم الاجتماعية، مع فرض قيود واضحة ضد استخدام المنابر للتعبير عن وجهات نظر سياسية أو مهاجمة الأديان الأخرى. وراجعت الوزارة المحتوى، غير أنها لم تطلب من رجال الدين الحصول على موافقة مسبقة للخطب الخاصة بهم. واحتفظت الحكومة بحق اتخاذ الإجراءات القضائية بحق الأفراد الذين لم يتبعوا التوجيه. أوقفت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في قطر عن

التحدث أمام الجمهور، مستشهدة بخطبة أكتوبر/تشرين الأول التي تم تسجيلها ونشرها عبر الإنترنت قبل موافقة الوزارة.

واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تذكير الجمهور أثناء شهر رمضان بنظرتها حول الطريقة الصحيحة للمسلمين لأداء واجباتهم الدينية. لم ترد تقارير بشأن اعتقالات أو غرامات خلال العام لانتهاك حظر قانون العقوبات على الأكل أو الشرب خلال ساعات النهار في رمضان. كانت جميع المطاعم غير الموجودة في الفنادق مُطالبية بأن تُغلق في ساعات النهار خلال شهر رمضان.

استمرت الحكومة في تثبيط المواطنين والمقيمين عن المشاركة في أداء العمرة أو الحج على أثر نزاع مستمر مع المملكة العربية السعودية بدأ في منتصف عام 2017. وذكر المسؤولون في وزارة الأوقاف أنه تم اتخاذ القرار بسبب المخاوف المتعلقة بأمن الحجاج نظرًا لغياب التمثيل الدبلوماسي والتنسيق مع السلطات الدينية والأمنية السعودية. وبينما أفاد مسؤولو وزارة الأوقاف أنه لم يشارك مواطنون في الحج، إلا أن هناك أدلة غير مؤكدة على أن حفنة منهم سافروا دون موافقة الحكومة أو مساعدتها.

بتاريخ 18 مايو/أيار، قامت AJ+ عربي، وهي منصة إعلامية عبر الإنترنت تديرها شبكة الجزيرة المملوكة للحكومة، بنشر مقطع فيديو على فيسبوك وتويتر ينص على أن إسرائيل هي "الرابح" الأكبر من المحرقة وأن الصهيونية "رضعت من الروح النازية" وأن "بعض الناس يعتقدون أن هتلر كان داعيًا للصهيونية". فيما بعد، حذفت الشبكة المنشورات من على وسائل التواصل الاجتماعي، واعتذرت عن الفيديو، وعلقت عمل اثنين من الموظفين المتورطين في إنتاجه، وذكرت أن الفيديو خالف معايير التحرير الخاصة بها.

في 14 مايو/أيار، نشرت صحيفة العرب، والمملوكة للعائلة الحاكمة، مقالاً بقلم يوسف القرضاوي، الرئيس السابق للاتحاد الدولي للعلماء المسلمين ومقره الدوحة، كجزء من سلسلة من التأملات اليومية خلال شهر رمضان. في المقال، فسر القرضاوي آيات قرآنية لوصف اليهود بأنهم "القردة والخنازير وعبداء الطاغوت [الأصنام أو الشياطين]". وفي وقت لاحق من المقال، قال القرضاوي إن اليهود أثاروا غضب الله. وحضر القرضاوي إفطاراً أقامه أمير البلاد في 13 مايو/أيار. وبحسب رابطة مكافحة التشهير، "قبل الأمير تميم القرضاوي وحصل على أفضل مقعد في المكان قبل جميع الدعاة الآخرين في ... الإفطار ... للسنة الخامسة على التوالي". وذكرت الرابطة في الماضي أن "القرضاوي برّر الإرهاب ودعا إلى الإبادة الجماعية ضد الشعب اليهودي، و [في إشارة إلى مقال /العرب] واصل نشر رسائل مهينة حول اليهود في غضون يوم من احتضان الأمير له".

في تقرير يوليو/تموز، قالت الرابطة: "حتى شهر رمضان الأخير، واصلت الحكومة الإعلان عن الخطب واستضافتها وبثها في المساجد التي تسيطر عليها الدولة من قبل خطباء كان لديهم سجلات سابقة منذ فترة

طويلة لتشجيع التعصب أو حتى عنف." وذكر التقرير أنه سُمح لهؤلاء الأئمة بالوعظ في مسجد الدوحة الكبير.

لم تتضمن مناهج المدارس الحكومية معلومات عن الأديان غير الإسلامية. في الكتب التي تمت مراجعتها لتقرير فبراير/شباط، وجدت الرابطة فقرات تنص على أن معظم اليهود في العالم يؤمنون بالسعي للسيطرة على العالم وأن اليهودية هي "ديانة باطلة منحرفة" وأن التوراة تعلّم اليهود أن يقتلوا ويسرقوا ويخدعوا وينخرطوا في التفوق العنصري. وذكر التقرير أنه في الكتب المدرسية، تم تحديد "الكفار" غير المسلمين على أنهم "مقاتلون" مسموح للمسلمين بقتالهم، وأنه يجب قتل السحرة. قالت الرابطة إن الكتب المدرسية تحتوي اسم وشعار وزارة التربية على غلافها، وتم تضمينها في صفحة على موقع الوزارة على الإنترنت والتي وصفت جميع الكتب بأنها مادة تشكل الفصل الدراسي في الخريف للعام الدراسي 2018-2019. أفاد مركز الدوحة الدولي للحوار بين الأديان ووزارة التربية والتعليم أنه بسبب قطع العلاقات مع المملكة العربية السعودية الذي بدأ في عام 2017، والذي عزل وزارة التربية والتعليم عن مصدرها التقليدي للكتب المدرسية، تحرّكت الحكومة لتقديم كتب دراسية جديدة تعزز التسامح الديني.

استعرض معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط، وهو منظمة غير حكومية، الكتب المدرسية المستخدمة للعام الدراسي 2018-2019، ووجد أن "الكتب المدرسية للمدارس الإعدادية والثانوية تؤكد بشكل متكرر على الفرق بين المسلمين وغير المسلمين، واصفة الأواخر بأنهم 'الكفرة' الذين سيعانون من العذاب الرهيب في الجحيم". قال المعهد إن الكتب شددت على تفوق الإسلام على الديانات الأخرى، وخاصة على اليهودية والمسيحية، التي تم تقديمها على أنها كاذبة ومشوهة، وأنها عرضت رسومات معادية للسامية تصور اليهود على أنهم غادرون، وغير أمناء، ومكررة، وفي نفس الوقت ضعفاء، وبائسين، وجبناء.

جاء في ختام تقرير رابطة مكافحة التشهير الصادر في يوليو/تموز، "حتى نكون منصفين، لم يكن سجل قطر سجالاً للترويج للكرهية بشكلٍ موحد. إذ يبدو أن بعض قوانينها، وخطاباتها، وقممها الحوارية، وبرامجها التعليمية هي محاولات لمعالجة بعض المشاكل الحقيقية المتمثلة في التعصب أو التطرف. إلا أن التمكين المتزامن لكثير من الرسائل المتطرفة في قطر يبدو أنه يبطل أيًا من أنشطتها لمواجهة الكراهية ويتعارض مع القيم [الأمريكية]... فوجود العديد منها في أوقات مختلفة في العديد من المجالات المختلفة يجعل هذه المشكلة تبدو منهجية ومتعمدة بدلاً من كونها سهواً بسيطاً".

وقالت المتحدثة باسم الخارجية القطرية لولو خاطر في مقابلة أجريت في يونيو/حزيران على قناة دويتش فيليه الألمانية المملوكة للدولة إنه ليس صحيحاً أن الحكومة واصلت استخدام منصات الترويج لمعاداة السامية. وقالت "يجب أن يكون هناك دائماً توازنٌ بين حرية التعبير وما يفكر فيه الناس وما يجب أن تفعله

الحكومة". قائلة إن "جميع الأصوات" ممثلة في البلاد، ووصفت الخطاب المعادي للسامية بأنه "غير مقبول على الإطلاق".

ورغم منع القانون للجماعات المسيحية من الإعلان عن الخدمات الدينية، إلا أن الكنائس المسيحية استمرت في نشر ساعات الخدمات وغيرها من المعلومات على المواقع الإلكترونية المتاحة للجمهور؛ ومع ذلك فقد واصلت الحكومة منعها من نشر مثل هذه المعلومات في الصحف المحلية أو على لوحات الإعلانات العامة. استمر رؤساء كنائس وجماعات دينية بالقول بأن الأفراد مارسوا الرقابة الذاتية عند التعبير عن وجهات نظر دينية على الإنترنت، واعتمدوا بشكل كبير على الكلام غير المكتوب، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالكنائس، ومنصات التواصل الاجتماعي، والرسائل الإخبارية التي يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني لنشر المعلومات حول أنشطة الجماعات الدينية.

أبقت الحكومة على سياستها في مراجعة ومراقبة أو حظر الصحف والمجلات والكتب ووسائل التواصل الاجتماعي فيما إذا تضمنت محتوى "غير مرغوب فيه" مثل التهجم على القيم الإسلامية أو تصوير النبي محمد. قال الصحفيون والناشرون في بعض الأحيان إنهم يمارسون الرقابة الذاتية بخصوص مواد من الممكن أن تعتبرها الحكومة مخالفة للإسلام.

أما مجمع الأديان في مسيمير، المعروف أيضاً باسم "مدينة الكنائس" والواقع على أرض مملوكة للحكومة، فقد واصل توفير مساحة للعبادة للطوائف المسيحية الثماني المسجلة، مع تعليمات حكومية واضحة بأن الرموز المسيحية مثل الصليبان، والأبراج، والتماثيل، غير مسموح بها في الواجهة الخارجية لمباني الكنيسة. واستمرت الحكومة بالسماح للكنائس غير المسجلة بممارسة العبادة هناك أيضاً، ولكن فقط تحت رعاية إحدى الطوائف الثماني المُعترف بها. ووفر المركز الأنغليكاني ضمن مجمع الأديان في مسيمير مكاناً لعددٍ من الطوائف الأخرى الأصغر، ومكاناً لـ 88 جماعة من مختلف الطوائف واللغات.

وفقاً لقادة الكنيسة، استمر حوالي 50,000 مسيحي مغترب في حضور الخدمات الأسبوعية في مجمع الأديان في مسيمير. استمر ممثلو اللجنة التوجيهية للكنائس المسيحية في ذكر أن هناك اكتظاظاً في سبعة مباني في المجمع، وأشاروا إلى صعوبات في وقوف السيارات والوصول وتقاسم الوقت. بالإضافة إلى المباني الدائمة، سمحت الحكومة للكنائس ببناء الخيام خلال عيد القيامة وعيد الميلاد خارج المجمع الرئيسي لاستيعاب المصلين الإضافيين الذين يرغبون في حضور الخدمات خلال هذه العطلات. واصلت الحكومة فرض إجراءات أمنية صارمة في مجمع مسيمير الديني، بما في ذلك إغلاق مواقف السيارات وفرض حظر على الوصول إلى الكنائس، واستخدام أجهزة الكشف عن المعادن. استمر أفراد الأمن بوزارة الداخلية في مطالبة رواد الكنيسة بإظهار هوياتهم عند البوابات لأن غير المسيحيين لا يزالون ممنوعين من الوصول إلى المجمع، سواء كانوا مغتربين أو مواطنين.

واستمر ممثلو الجالية الهندوسية في التعبير عن قلقهم من أن الحكومة لم تمنح الهندوس الإذن لفتح أماكن عبادة جديدة. في عام 2012 أغلقت الحكومة فيلا خاصة كانت تستخدم لهذا الغرض. أفاد ممثلو المجتمع أن رئيس الوزراء الهندي طلب أثناء زيارته للبلاد من ممثلي الحكومة السماح ببناء معبد هندوسي أو مركز مجتمعي.

في شباط / فبراير، قام بطريرك القدس للروم الأرثوذكس ثوفيلوس بتكريس كنيسة القديس إسحاق الواقعة في مجمع الأديان لاستضافة أتباع هذه الطائفة بعد سنوات من الخدمة في مكان مؤقت.

أفادت اللجنة التوجيهية للكنائس المسيحية أن رجال الدين المسيحيين سُمح لهم بزيارة أعضاء تجمعاتهم عندما تم نقلهم إلى المستشفى، والقيام بزيارات شهرية إلى كل من سجون الذكور والإناث للقاء المسيحيين المسجونين.

منعت الحكومة ذبح الحيوانات خارج المرافق المرخصة، وهو إجراء قالت إنه يهدف إلى ضمان ظروف صحية. ومن الناحية العملية، كان الأفراد قادرين على ممارسة طقوس الذبح في الأماكن الخاصة.

ذكر قادة الكنائس بأن قدرتهم على جمع الأموال وتوزيعها للأعمال الخيرية ظلت محدودة بفعل القيود التي فرضتها الحكومة على عدد ونوعية الحسابات المصرفية التي يمكن للكنائس أن تمتلكها، فضلاً عن متطلبات الإبلاغ عن المتعاقدين العاملين مع الكنائس وعن المتبرعين لها. وواصلت بعض الكنائس الأصغر غير المسجلة استخدام حسابات شخصية لقادة دينيين لصالح أنشطة الكنيسة.

سمحت وزارة الداخلية لأكثر من 100 كنيسة منزلية بالعمل في جميع أنحاء البلاد، حُصّصت 90 منها لأعضاء تحالف الكنيسة الإنجيلية في قطر.

في أكتوبر/تشرين الأول، عقب انتقادات لمعرض الدوحة للكتاب لعام 2018 لتضمين الكتب المعادية للسامية، نشرت وزارة الثقافة والرياضة رسالة عامة على موقعها على الإنترنت تطلب تعليقات من الجمهور حول الكتب التي لا تلتزم بإرشادات معرض الكتاب.

في يوليو/تموز، عقد مركز الدوحة الدولي للحوار بين الأديان الذي تموله الحكومة مؤتمر مائدة مستديرة دولياً حول الحرية الدينية، دعت إليه السفارات والوزارات الحكومية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

استمرت وسائل الإعلام في البلاد في نشر مواد معادية للسامية.

نشرت صحيفة الراية اليومية في 30 أبريل نيسان مقالاً يدعي فيه أن "الحركة الصهيونية نجحت في ترسيخ 'ثقافة المحرقة' في الأخلاق السياسية الغربية وفرضتها أخلاقياً على المجتمعات الأوروبية". ووصف المقال التعويضات الألمانية لإسرائيل واليهود بعد الحرب العالمية الثانية بأنها "تعويض إلى 'ضحايا' المحرقة النازية المزعومة".

في 22 مايو/أيار، نشر أحمد الريسوني، الرئيس الجديد للاتحاد الدولي لعلماء المسلمين ومقرّه الدوحة، مقالاً بعنوان "لماذا من الضروري التشكيك في المحرقة" على موقع الاتحاد وعلى موقعه الشخصي وصفحة الفيسبوك. وبحسب ما نشره، فإن رواية المحرقة، التي قال إن الحركة الصهيونية اختلقها، تتكون من ادعاءات "منحرفة سياسياً ومريبة"، والعديد منها لا يمكن التحقق من صحته.

في 12 يونيو/حزيران، في برنامج على قناة العربي ومقرّها المملكة المتحدة، قال أحمد زايد، أستاذ الشريعة في جامعة قطر التي تديرها الدولة، إنه على الرغم من أن الشريعة تسمح للمسيحيين بالترشح للمناصب العامة، إلا أن على المسلمين ألا يصوّتوا لهم لأن الشريعة تتطلب أن يكون الحكام مسلمين.

في 27 مارس/آذار، نشر عبد العزيز الخرج الأنصاري، الذي تم تحديد هويته كعالم اجتماع، مقطع فيديو على قناته على موقع يوتيوب ينتقد قرارات الولايات المتحدة بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان. في مقطع الفيديو، وصف الأنصاري، وهو ليس شخصية عامة في البلاد، اليهود بأنهم "قذرون وحقراء. إنهم جبناء." وقال إن على العرب تسليح سكان غزة "لملاحقة هؤلاء اليهود الكلاب". وفي مقطع فيديو نُشر في 15 مارس / آذار، قال الأنصاري إن هجوم 13 مارس/آذار على مسجدين نيوزيلنديين لم يُفد إلا "أولئك اليهود الأنجاس" الذين كانوا يحاولون بث الخلاف بين الإسلام والمسيحية.

نشرت صحيفة الراية المملوكة للقطاع الخاص رسماً كاريكاتورياً سياسياً معادياً للسامية من قبل رسام كاريكاتير فلسطيني في أكتوبر 2019 يصور إسرائيل على أنها صورة كاريكاتورية نمطية ليهودي أرثوذكسي.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ومشاركتها

في يناير/كانون الثاني التقى وفد برئاسة وزير الخارجية مع نظرائهم الكبار في الدوحة. تضمنت نتائج هذا الحوار مذكرة تفاهم حول التعاون التعليمي مع قطر وبيان نوايا موقع "الدعم المُثل المشتركة للتسامح وتقدير التنوع". في أبريل/نيسان، التقى المستشار الخاص للأقليات الدينية في الدوحة مع مسؤولين لبحث المزيد من الحرية الدينية للأقليات، بمن فيهم الهندوس والبوذيين. كما التقى بممثلي الأقليات الدينية لمناقشة الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على الموافقة على أماكن العبادة.

واصل القائم بأعمال السفارة الأمريكية ومسؤولو السفارة الاجتماع بالهيئات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمين العام وإدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية لحقوق الإنسان، ووزارة التعليم العالي، وكذلك المؤسسات الدينية شبه الحكومية مثل مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، لبحث حقوق الأقليات الدينية، بما فيها الحاجة إلى مساحة عبادة إضافية للعديد من المجتمعات وقضايا التسجيل. وشملت القضايا الأخرى التي نوقشت وضع العلاقات بين السنة والشيعية في البلاد، والاهتمام ببرامج التبادل الدولي للأئمة ومسؤولي وزارة التربية، والجهود الحكومية لمنع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة داخل المساجد. في يوليو/تموز، شارك مسؤولو السفارة في مؤتمر الحرية الدينية بحضور زعماء مسيحيين ومسلمين لمناقشة التسامح الديني، والذي استضافه مركز الدوحة الدولي للحوار بين الأديان.

على غرار ما قامت به في عام 2018، عملت السفارة مع وزارة الثقافة والرياضة وأصحاب الشأن الآخرين للحصول على الموافقات على عرض موسيقي مسيحي إنجيلي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني في الدوحة، حضره ما يقرب من 15,000 شخصًا.

واصل مسؤولو السفارة تسهيل إبرام اتفاق بين وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية واللجنة التوجيهية للكنائس المسيحية لرفع الوعي بين رواد الكنيسة حول التغييرات الجارية في قانون العمل، والتي أثرت على السكان المغتربين، وإجراءات تقديم الشكاوى إلى السلطات المعنية. وافقت الوزارة من حيث المبدأ على استخدام الكنائس كمنصات للنشر من أجل تسليط الضوء على الإصلاحات والمساعدة في تثقيف التجمعات حول تطورات قانون العمل في المستقبل. وعقدت الوزارة بعد ذلك اجتماعات متعددة مع رجال الدين لمناقشة كيفية المضي قدمًا في حدث توعية مماثل في عام 2019.

في أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول، التقى مسؤولو السفارة مع المسؤولين الحكوميين لمناقشة المخاوف بشأن ما نشر سابقًا من الرسوم الكاريكاتورية المعادية للسامية. التقى القائم بالأعمال بممثلي قناة الجزيرة للتشديد على أن الصور المعادية للسامية لليهود أو إسرائيل كانت مسيئة. كما أثار ممثلو السفارة مسألة معاداة السامية مع

ممثلي وسائل الإعلام الأخرى، بمن فيهم الموظفين في الصحف العربية والإنجليزية. في أكتوبر/تشرين الأول، بعثت وزارة الخارجية برسالة إلى السفارة تذكر فيها نيتها إزالة أي منشورات معادية للسامية من معرض الدوحة الدولي للكتاب 2020. كما شجع مسؤولو السفارة وزارة الثقافة والرياضة، وهي الوكالة المنظمة لمعرض الكتاب، على اتباع نهج أكثر استباقية في حظر المحتوى المعادي للسامية في معرض الكتاب القادم في يناير/كانون الثاني 2020.

في أبريل/نيسان، التقى القائم بالأعمال أيضاً مع القيادة في قناة الجزيرة لمناقشة المخاوف بشأن بثها ونشرها محتوى معادياً للسامية.